الاقتصاد الزراعى المسير

والاقتصاد الزراعى الجبرى*

يلوح لنا أنه إذا طلب إلى علم من أعلام الاقتصاد الزراعى أن يضع له برنامجاً مفصلا سديداً أثناء هذه الحرب أخذته الحيرة وارتج عليه فى الخطاب ، فالحرب الدائرة رحاها الآن هى بأساليبها الجديدة وما تأتى به كل يوم من مفاجآت وبانساع رقعتها حيناً بعد حين حتى ليكاد لهيبها يشمل المعمورة بأسرها قد جعلت من المتعذر إن لم نقل من المستحيل رسم خطط زراعية بعيدة المدى وافية بالحاجة ، فبين الفترة التى يوضع فيها نظام زراعى يرى أنه كفيل بسد تلك الحاجة والفترة التى يقتضيها إنفاذه وإعداد الأرض إلى أن تخرج ثمارها قد تحدث إحداث لم تكن بالحسبان فيأتى النظام الموضوع غير مؤد إلى الغاية المنشودة وهذا ينهض عذراً — للذين تولوا الاقتصاد الزراعى عندنا منذ بدء الحرب ويخفف من مسئوليتهم عن الحالة التى تعانيها مصر الآن من جهة التموين بالمواد الغذائية وغيرها .

قدمنا أنه من المتعذر وضع برنامج محبوك الأطراف واسع النطاق لسياستنا الزراعية فى غضون هذه الحقبة المظلمة المضطربة ، فلا ينتظر من ضعيف مثلى أن يتصدى لدقائق ذلك البرنامج إلا أن هناك أساساً وقواعد أولية قد يكون من المفيد أن نذكر بها رجالنا المنوط بهم هذا الشأن الحيوى وسنقصر عليها موضوع محاضرتنا .

ثبت بما لا مراء فيه أنه لا يستطاع فى أزمات الحروب وتلقاء كوارثها أن يترك الحبل على الغارب للاقتصاد القومى ، فمن الدول من تخير التدخل فيه بطريقة التسيير ومنها من أثر فيه طريقة الإجبار ، ولقد طبق « الاقتصاد المسير » بدرجات مختلفة فى عدة ممالك عقب الحرب الماضية بالرغم مما يشوبه من عيوب أبرزها رجال العلم ورجال الأعمال . ونحن نرى تطبيقه عندنا فى الظروف الحالية ضرورة لا مناص منها . وبخاصة على الاقتصاد الزراعى ، أجل ، يجب أن يوجه — بصرف النظر عن كل

* كلمة حضرة صاحب العزة الدكتور يوسف نحاس بك سكرتير عام النقابة الزراعية العامة فى الاجتماع الزراعى العام لسنة ١٩٤٢

اعتبار آخر — إلى توفير ما تمس الحاجة إليه من صنوف المنتجات الزراعية التى كانت البلاد تعتمد على الاستيراد لاستيفاء ما ينقصها منها ، ولا يختلف اثنان فى أن إطلاق يد الملاك يزرعون ما يريدون ويصرفون منتجات أرضهم بمحض رغبتهم لا يستطيع أشد أنصار الحرية أن يوصوا به فى الأحوال الراهنة ، بيد أن هذه الأحوال نفسها قد تقضى بألا يكتفى بالاعتماد على الجمهور فى تنفيذ الخطط التى يرسمها له « الاقتصاد المسير » فيتحتم أن يكره عليه بقوة القانون بحيث يصبح اقتصاداً جبرياً .

وبعبارة أوضح إذا كان غير جائز لأولى الأمر أن يتخلوا عن توجيه السياسة الزراعية فى حدود ماهو ضرورى لضمان المرافق القومية فإن أمامهم وسيلتين لبلوغ الغاية إحداها وسيلة النصح وحمل الزراع على اتباع إرشاداتهم بالإقناع والتشجيع ، وهذا ما أسميناه « الاقتصاد المسير » والثانية وسيلة الإكراه التى تستعمل فيها قوة القانون لإرغام الزراع على زرع أصناف معينة وبيعها بأثمان معينة قد يرونها غير متفقة مع مصلحتهم الشخصية وهى ما أسميناه « بالاقتصاد الجبرى » . فأية الوسيلتين أنفع وأولى بالاتباع ؟ .

لا نتردد لحظة فى الجزم بأن الوسيلة الأولى خير ما تتذرع به حكومة متمتعة بثقة الشعب لبلوغ غايتها . ومثل هذه الحكومة لا تتدخل فى شئون الاقتصاد الزراعى بقوة القانون إلا عند الضرورة القصوى ولا تأخذ بالشدة إلا أولئك الذين لا حد لجشعهم ويستغلون قسوة القدر بأنانية إجرامية ، وإذا سأل سائل ما هو السبب فى تفضيلكم الإقناع والتشجيع أجبناه بأن الأسباب عدة ولكل منها وجاهته وقدره الذى لا يستهان به .

فأولا — إنها الوسيلة المثلى لملاءمتها للحرية ورعايتها كرامة الأمة .

وثانياً — إنها تخفف عن ذوى الشأن متاعب جمة وتكاليف كبيرة يقتضيها ضبط المخالفات ومعاقبة مرتكبيها .

وثالثاً — إنها تصون الأخلاق مما تجر إليه وسيلة الإكراه من جنوح الناس إلى الاحتيال بشتى طرق الخداع للهروب من أحكام القانون ، وقد شوهد بالفعل أن القانون إذا تعرض للشئون الزراعية بوضع الحواجز والزواجر وفرض العقوبات فإن الذين يمتثلون لأحكامه هم فى العادة الأشخاص الذين يصونون بكرامتهم أو الضعفاء الذين

لا يستطيعون الاحتيال للافلات من براثن ذلك القانون وتكون النتيجة إعطاء ميزة للماكرين المخادعين الأقوياء على حساب المتعففين أو الضعفاء ، وهـــذا ما يجب تجنبه بقدر المستطاع .

رابعاً — لما كانت عمليات التفتيش وضبط المخالفات متسعة جـداً ولا يمكن أن توكل إلا إلى صغار الموظفين وأكثر هؤلاء يسهل على المخالفين إغراؤهم بالمال فيصير من المتعذر وضع حد لتفشى وباء الرشوة البغيض .

خامساً — وأخيراً أن للزراعة ظروفاً خاصة تجعل من العسير جـداً الحصول منها على ما يراد الحصول عليه إذا ما عول على العنف وحـده وتقبل أكثر مما كان مرجواً إذا ما عول على التشجيع والإغراء ، إذ كيف يستطيع الحاكم أن يسيطر على أعمال الحقل اليومية التى تجرى فى كل أرجاء القطر ، وأن يجبر القائمين بها على إتقانها والبذل عليها من جهدهم ومن مالهم لتأتى بغـلة وفيرة ماداموا شاعرين بأنهم يعملون مكرهين وبأن ما يبذلونه لا يكافأ بالقـدر العادل ، وما داموا يعتقدون أن الغبن واقع عليهم دون سواهم من المشتغلين بالمهن الأخرى .

من الجلى إذن أن التشجيع هو أكبر حافز للفلاح على القيام بواجبـه القومى والفلاح فى الظروف الحاضرة هو أقوى معين للمتحاربين لا يقل شأنه عن شأن الجندى الشاكى السلاح ، وهو الذى يعول عليه لدرء خطر المجاعة عن المدنيين ، ومن الوهم أن نطمع كثيراً فى أن رجلا ساذجاً يكد طول عامه من طلوع الفجر إلى الغروب وهو فى شظف من العيش محروم مما يتمتع به أهل المدن قد يتأثر بغير مصلحته المادية وأنه يضاعف تضحياته وجهـده لمجرد تحقيق المطالب الوطنيـة التى قد يفوته إدراكها .

هذا ما نادينا به منـذ نشوب الحرب فى كل مناسبة ، ولقد كررنا الإلحاح على أولياء الأمر أن يتبصروا بالعواقب الخطيرة التى تعود على البلاد من إرهاق المنتج الزراعى متوسلين إليهم أن يجعلوا هدفهم الأول والأسمى توفير الأقوات للأمة بالبذل السخى على مخرجيها ، وبعد ذلك تأتى مسألة المال وما يجب أن ينفق منه لإغاثة الفقير إذا علت تلك الأقوات . وأن المـال ليهون قدره وإنفاقه فى حرب هى حرب بقاء أو فناء للأمم وكم من متاعب كانت تخف عن البلاد وكم من أموال كانت تقتصد لها

لو شجع الإنتاج الزراعى للمواد الغذائية وأعين على زيادة خدمتها والإقلال من المزروعات الأخرى إذن لتوافرت الكميات واعتدلت أثمانها بحكم وفرتها جرياً على النواميس الاقتصادية التى لها التحكيم فى الأسعار دون القوة ووسائل العنف والإرهاب .

على ضوء هذه المبادئ الأولية التى بسطناها فلنلق الآن نظرة عجلى على حالتنا فى مصر — مصر فى حاجة ماسة إلى المواد الغذائية ستزاد على مر الأيام إلى أن تضع الحرب أوزارها ، وسيكون لزاماً علينا تلبية لواجب الإنسانية ، أو تحت ضغط الضرورات الحربية أن تسد ما يعوز جاراتها والجيوش المرابطة فى الشرق الأدنى من تلك المواد . ولا يفوتنا أن اشتغال فريق كبير من الزراع فى جميع أنحاء العالم بحمل السلاح ، أو بإعداد معدات الحرب فضلا عما يقع من تعطيل المواصلات وأعمال التخريب والتدمير لا يفوتنا أن كل ذلك من شأنه أن ينقص باستمرار إنتاج الحبوب العالمى ويعوق نقلها . فمصر التى حباها الله بأرض خصبة وهى لا تزال بفضله ، بعيدة عن جحيم الحرب ، مطالبة ببذل أعظم مجهود لتوفير الغذاء لها وإمداد سواها بما يتوافر لديها منه ، ولما كانت مساحة الأراضى الزراعية فى القطر محدودة فلا يستطاع الاستزادة من إنتاج الحبوب لمواجهة الطوارئ إلا بأن تضاعف محصول الأرض وهذا مطلب عزيز لا يدرك مع قلة المخصبات الكيمائية وتعذر الاستيراد الضرورى منها وما يستنزفه توالى زرع الحبوب من المواد الأزوتية الموجودة فى الأرض إلا بعناء مضن وإنفاق واسع ومجهود غير عادى لصنع أكبر كمية ممكنة من الأسمدة الطبيعية وهل يقدر على النهوض بهذه الأعباء إلا المنتج القوى المطمئن إلى غيره .

هذا ما فهم فى الممالك الأخرى فانصرف هم الحكومات فيها إلى تقوية المنتج الزراعى وتشجيعه وطمأنته ، وهذا ما لم نلق إليه بالا فى مصر بالرغم من التنبيه الملح والنذر المخيفة فما لبثنا أن خرج الأمر من أيدينا وظهر شبح المجاعة الرهيب المذهل .

فالحمد لله الذى قيض لنا حكاما ظهر من بواكير عملهم أنهم مقتنعون بالنظرية السليمة وأصبحنا نؤمل أن انتهاجهم خطة مؤازرة المنتج الزراعى سيزيل ما خلفه العهد الماضى من صعاب بالغة الأثر وسيرسم للاقتصاد الزراعى المصرى خطط سديدة قوامها العدل والسماحة فى معاملة القائمين على الأرض مع القبض بيد من حديد على

الذين يطمعون منهم فى تجاوز الحدود السخية التى وضعتها لهم أو التشديد على الوسطاء الذين ينسلون بين المنتج والمستهلك لإرهاق الفريقين وإشباع شهواتهم الإجرامية .

ليس لنا أن نعرض هنا لتلك الخطط ما دامت الحكومة متوفرة على استقراء الأصلح منها مستعينة بأهل الذكر والإخصائيين من أبناء الأمة (الذين كانوا بالأمس لا يستشارون ولا يؤبه لآرائهم إن هم تطوعوا لإبدائها) وإنما يكفينا الإشارة إلى أن المصلحة القومية تحتم : —

أولا — تعيين أسعار للمواد الغذائية لا يكتفى فيها بأن يلحظ توفير ربح يسد حاجة الزراع الراهنة بل يسمح لهم بمواجهة ما سيصادفهم من صعاب ونفقات متزايدة فى الأيام المقبلة .

ثانياً — أن تصل تلك المحصولات إلى المستهلكين من غير أن يزاد ثمنها الأصلى بما يتقاضاه الوسطاء من أرباح كبيرة وذلك إما بأن تكون الحكومة هى الوسيط بين المنتج والمستهلك أو بأن تنتدب وسطاء يجدرون بثقتها ويعملون تحت إشرافها مقابل عمولة معقولة لا يؤذنون بإضافة شىء إليها . فبذلك لا تقابل الزيادة التى يمنحها المنتجون ثمناً لمنتجاتهم بغلاء غير معقول تنوء به الطبقة الفقيرة من المستهلكين كما كان مشاهداً فى الأيام الأخيرة .

ثالثاً — أن تبتعد أساليب الحكومة فى معاملة المنتجين عن الإعنات بشتى وسائل التفتيش والاستيلاء من غير دفع الثمن والمصادرة والمحاكمة الخ ، فلا تجعلها الأصل فى معاملتهم ، ولقاء ذلك تكون صارمة جداً فى مؤاخذة الطامعين الذين يعمدون إلى مخالفة الأسعار المحددة عن سعة وكرم ، ولا يميز بين المخالفين أيا كان شأنهم وقدرهم .

رابعاً — أن توجه السياسة الزراعية فيما يتعلق بالأصناف التى تأمر بزرعها تمشياً مع حاجة الزمن الحاضر بعد درس هذه السياسة فى الأوقات المناسبة لمواعيد الزرع وبعد أن يقرها ممثلو الأمة ، إذ التشريع فى ذلك واجب وهو لا يدخل البتة تحت حكم الإرهاق الذى ضج الزراع منه فى الماضى ، وإنما المرجو أن يكون درس تلك السياسة دقيقاً بعيد المدى فى مراميه بقدر ما تسمح التطورات الحربية حتى لا تأتى القرارات مرتجلة أو بعد أوانها فيكون الارتباك ويكون الاضطراب .

ولما كان حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء قد وجه نداءاً كريماً إلى أصحاب المزارع ليرفعوا أجور عمالهم بما يتناسب مع حالة الغلاء ، فإن خطة الترفيه عن أولئك الملاك كانت أضمن وسيلة لتحقيق هذا المطلب النبيل . إذ أنه ما دام حكم الغلاء نافذاً فى الحروب رغم كل مدافعة فالأجدى أن تلطف حدته بإقامة القسطاس بين مختلف العاملين فى الميدان الاقتصادى بحيث تتوازن التكاليف والموارد لكل فئة منهم ، وبهذا يتيسر العلاج الأمثل للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية معاً .

ولنا فى ختام هذه المحاضرة كلمة وفاء وإخلاص نتوجه بها إلى إخواننا الزراع ، وهى أن يقدروا الواجب القومى والإنسانى الذى ألقته الظروف الحاضرة على كواهلهم فيؤدوه كاملا راضين بما تقدره لهم الحكومة من أسعار منفذين بأمانة ما تفرضه عليهم من قيود ضرورية متعاضدين معها بكل قواهم لإخراج مصرنا العزيزة من هذه المحنة سليمة مصونة بإذن الله .